كلمة ونص

نبيل الملاح

نقطة نظام

نشرت صحيفة «الوطن» بعدد يوم ٢١ شباط ٢٠٢٤ مقالاً بعنوان: «الكهرباء والصدمة» الذي كتبته بعد صدور قرار عن وزير الكهرباء برفع تعرفة الكهرباء بشكل كبير يفوق قدرة المواطنين بكثير، وبينت أن هذا القرار سيؤدي إلى عواقب غير مرغوبة.

مؤخراً بعد صدور فاتورة كهرباء الدورة الثانية لعام ٢٠٢٤، تبين لي أن التعرفة بقيت كما هي في القرار الصادر عن وزير الكهرباء من دون الاكتراث بما اقترحته في المقال واقترحه كثيرون بتخفيض تسعيرة الشريحة بين ١٥٠٠- ٢٠٠٠ كيلو واط بما يتناسب مع قدرة الناس وحاجتهم.

واتصلت ببعض المعنيين في الكهرباء للاستفسار عن التعرفة النافذة، فتبين لي أنهم لم يطلعوا على المقال الذي كنت قد كتبته بقصد إعادة النظر بالتعرفة انطلاقاً من أن الحدود الطبيعية للاستهلاك المنزلي من الكهرباء تتراوح بين ١٥٠٠- ٢٠٠٠ كيلو واط وليس ٦٠٠- ١٠٠٠ كيلو واط الذي تبني عليه وزارة الكهرباء دراساتها..؟!

وهذا يدل بوضوح على أن الجهات المعنية في الدولة لا تُتابع ولا تهتم بمعاناة الناس وما نطرحه من أفكار ورؤى، كما يدل على أن المسؤولين لا يعانون ما نعانيه!! وعليهم أن يدركوا أن طاقة تحمل الناس قد نفدت.

باحث ووزير سابق

٥٥ مركز استضافة في المدينة للطلاب الوافدين

٩٥٠٠ طالب وطالبة لشهادتي التعليم الأساسي والثانوي من مناطق خارج السيطرة لتقديم امتحاناتهم بحلب

حلب- خالد زنكلو

يصل اعتباراً من اليوم الخميس، وعلى دفعات، نحو ٩٥٠٠ طالب وطالبة من مناطق خارج سيطرة الحكومة السورية شمال وشمال شرق محافظة حلب، إلى مدينة حلب لتقديم الامتحانات النهائية لشهادتي التعليم الأساسي والثانوية، بعد تأمين الدعم اللوجستي الكامل لهم لاستضافتهم وتأمين إقامة صحية لائقة لهم.

وأوضح مصدر في مديرية تربية حلب أن باصات النقل الداخلي استعدت ابتداءً من صباح اليوم، لنقل الطلاب الوافدين إلى مدينة حلب، من معبر التايهة، الذي يفصل مدينة الباب خارج مناطق السيطرة شمال شرق حلب عن مناطق الحكومة السورية في المحافظة.

وذكر المصدر لـ«الوطن» أن مديرية تربية حلب، وبالتعاون مع جميع المديريات الخدمية في محافظة حلب، على أهبة الاستعداد لتأمين استضافة مريحة للطلاب الوافدين من مناطق إعزاز وعفرين وجرابلس والباب، في مدينة حلب لتقديم امتحاناتهم بيسر وسهولة.

وأشار إلى أنه جرى تجهيز ٥٥ مركز استضافة في مدينة حلب للطلاب الوافدين، بجميع المستلزمات لإقامتهم، طالباً وطالبة، منهم ٦٣٧٤ من شهادة التعليم الأساسي و٢٩٩٣ من شهادة التعليم الثانوي.

وبين أنه جرى وضع ١٠ سيارات إسعاف لخدمة الطلاب الوافدين خلال فترة الامتحانات، مع تأمين ٣٢ نقطة طبية مع كوادرها والأدوية اللازمة، وكذلك توفير التغذية الكهربائية لمراكز الاستضافة، عدا تأمين كادر تدريسي من أجل مراجعة الطلاب لدروسهم وإقامة دورات مكثفة في كل مادة امتحانية.

المصدر أشار إلى أن عدد طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوي في محافظة حلب يصل إلى ٧٥٩٤٤ طالباً وطالبة، جرى توزيعهم على ٥٣٨ مركزاً ضمن المدينة والريف.

مدير تربية دمشق: آلية للتفتيش الوقائي للطلاب قبل بدء الامتحان

الوطن

شدد مدير التربية في دمشق سليمان اليونس على أهمية تضافر الجهود واستشعار الجميع للمسؤولية الملقاة على عاتقهم مع ضرورة العمل بجد لإنجاح العملية الامتحانية باعتبارها مسؤولية وطنية، مؤكداً العمل على توفير الامكانيات والأجواء التعليمية المناسبة لتمكين الطلاب من اجتياز امتحاناتهم بالشكل المرجو.

وناقش اليونس خلال اجتماعه مع رؤساء المراكز الامتحانية ومندوبي مديرية التربية للامتحانات العامة، عدداً من المحاور المتصلة بعملية التحضير والتهيئة لامتحانات شهادة التعليم الأساسي وشهادة الثانوية العامة بكل فروعها للعام الدراسي الحالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.

وأوضح مدير التربية التعليمات الناظمة للعملية الامتحانية وعمل رؤساء المراكز الامتحانية ومهام أمناء السر والمراقبين ومندوبي التربية والوزارة، مع ضرورة الحضور باكراً في المركز الامتحاني، معتبراً أن عمل مندوبي مديرية التربية لامتحان الشهادات العامة داعم ومساند لعمل رئيس المركز الامتحاني بما يحقق مصلحة الطالب ويسهم في تذليل الصعوبات التي تواجه عملهم.

كما بين مدير التربية آلية التفتيش الوقائي للطلاب قبل بدء الامتحان وبما يتوافق مع التعليمات الوزارية، وأهمية التواصل مع غرفة المتابعة في المديرية، ووضع المديرية بكوادرها المعنية بصورة الواقع الامتحاني في أي مركز امتحاني، وإعداد التقارير الامتحانية اليومية وإرسالها ضمن الفترة المحددة ومراعاة الدقة والنزاهة عند كتابة تقارير الغش.

وتطرق خلال الاجتماع إلى التعامل التربوي مع الأبناء الطلاب ووجوب تأكد رؤساء المراكز من سلامة الأوراق الامتحانية ووجود ختم الدورة الامتحانية عليها.

ولفت اليونس إلى أهمية تحمل الجميع المسؤولية وإرسال الرسالة الإنسانية الإيجابية للمجتمع والطلاب بشأن الامتحانات، والالتزام بأعمال المراقبة ومضمون القانون٤٢.

محافظ الحسكة لـ«الوطن»: ضابط الشرطة مسؤول عن ضمان وسلامة وصول الأوراق والمراكز الامتحانية

الحسكة- دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح خلال لقائه قادة وضباط الوحدات الشرطة بالمحافظة للوقوف على حالة الجاهزية ضرورة الاستعداد للعملية الامتحانية لشهادتي التعليم الثانوي والأساسي، وبين المحافظ ضرورة التعامل مع الامتحانات على أكمل وجه وبجدية ومهنية عالية، وسط هذه الظروف التي تشهدها المحافظة بوجه عام والتعليم بشكل خاص، مشدداً على العمل والتعاطي مع الموقف بهدوء وحذر وتنفيذ القانون مع أي شخص كان قد يخالف التعليمات الناظمة للعملية الامتحانية ضمن حرم محيط المركز الامتحاني بحسب القانون الموكل إلى ضابط الوحدة الشرطية الذي يرتبط العمل المنوط به بتأمين الحماية والهدوء الناظم لضبط العملية الامتحانية بحسب القوانين والتعليمات والتعاميم المعمول بها في الامتحانات.

وفي تصريح لـ«الوطن»: قال إن ضابط الشرطة هو المسؤول أمام المركز الامتحاني ومراكز التصحيح ودائرة الامتحانات، بحسب صلاحياته الممنوحة له، التي هي من بوخله التعامل مع المخالفات أو أية قوة قاهرة قد تعمل على تكدير صفو العملية الامتحانية أو التشويش عليها إن وجدت، مضيفاً: كما هو المسؤول عن ضمان وتأمين الحماية للمراكز أثناء الامتحانات وقبل موعد بدئها وحتى نهايتها، والتأكد من سلامة المراكز وخروج جميع الطلاب منها ومغادرتهم لها وإغلاقها في نهاية كل يوم امتحاني، وأشار إلى أن ضابط الشرطة هو المعني أيضاً بترفيق ضمان وسلامة وصول أوراق الأسئلة والأجوبة بشكل يومي، بحسب المسؤوليات الموكلة إليه والمهام المنوطة به، للوصول إلى نجاح العملية الامتحانية التي تعتبر استحقاق وطنياً مهماً وتحدياً وطنياً كبيراً، ومعيار نجاحها يعد نجاحاً للوطن بأكمله.

من جانبه قام معاون قائد الشرطة العميد عبد الحكيم علوش بعرض وتلاوة تعاميم وزارة الداخلية الخاصة بضمان سلامة وحسن سير العملية الامتحانية، وكل ما يرتبط بها من ضمان حماية وحراسة لدائرة الامتحانات ومراكز الامتحانات والتصحيح، وتوفير الأعداد المطلوبة من الضباط والعناصر الشرطية اللازمة في الوحدات لتوفير حالة الحماية اللازمة والمطلوبة أيضاً لكل المراكز الامتحانية، وذلك من أجل تحقيق عملية الضبط الآمنة والحماية الكاملة في كل ما يحيط بالمراكز الامتحانية ومركز التصحيح.

وأكد تذليل كل الصعوبات والعراقيل إن وجدت، والتعامل معها بحسب القوانين والأنظمة النافذة، لمعالجة أي خلل قد يحصل بشكل فوري وسريع وآمن إن حدث في كل المواقع المشار إليها، والتعامل بحسب القانون مع كل من يخوله القانون الدخول إلى المراكز الامتحانية ومراكز التصحيح، بما يضمن الخروج بطريقة قانونية لائقة تضمن الخروج بأفضل الصور الممكنة لإنجاح العملية الامتحانية وتوفير الحماية اللازمة لها.

بدورها قامت مديرة التربية الهام صورخان بعرض التعليمات الخاصة بالعملية الامتحانية، مؤكدة الالتزام بالتعليمات الوزارية والقانون رقم ٤٢ الخاص بالعملية الامتحانية، لردع ومعاقبة كل من يقوم بمخالفة التعليمات الامتحانية، والعمل على تلافي الصعوبات وتذليلها التي واجهت العملية التربوية التي مرت خلال سنوات الحرب على البلاد، مشيرة إلى حجم التعاون المتبادل بين التربية وقيادة الشرطة وجميع قادة وضباط وعناصر الوحدات الشرطية بالمحافظة، ودور كل منها بحل كل الإشكالات التي قد تحصل بشكل ودي، والتي هي بالنتيجة مسؤولية الجميع وحالة النجاح فيها تكاملية لا تجزئة.

طرطوس جاهزة للامتحان

١٦٤٤٤ طالباً ثانوياً و١٨٣٤٥ في التعليم الأساسي بطرطوس

طرطوس - ربا أحمد

أنهت مديرية تربية طرطوس التحضيرات اللازمة لامتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية في محافظة طرطوس.

وأكد مدير التربية على شحود أن أعداد المسجلين في الشهادة الثانوية العامة بفروعها كافة ١٦٤٤٤ طالباً وطالبة موزعين في الفرع العلمي ٢٦٣٤ والفرع العلمي ١٠٧٦٤ وللثانوية الشرعية ٦٩ طالباً وطالبة، وفي التعليم المهني الصناعي ٢٣١١ والتجاري ٣٥٠ طالباً وطالبة والفنون النسوية ٣١٦ طالبة، إضافة إلى ٣٨ متقدماً إلى المركز الصحي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف شحود: كما بلغ عدد المسجلين في شهادة التعليم الأساسي ١٨٣٤٥ وللإعدادية الشرعية ٦٤ طالباً وطالبة، إضافة إلى ٤٩ متقدماً إلى المركز الصحي، موزعين على ٣١٠ مراكز امتحانياً.

ولفت شحود إلى أن مديرية التربية استكملت كل التحضيرات من خلال اعتماد التشاركية والتواصل الإيجابي مع كل الأطراف المكلفة ومنها جهود الجهات الرسمية والجادة في تأمين وسائط النقل اللازمة للعملية الامتحانية، وتمكين عمل مندوبي التربية إلى المراكز الامتحانية وتعزيز دورهم في سير الامتحانات، إضافة إلى توزيع التكاليف الامتحانية «المراقبة – التصحيح» على المدارس لتسليمها.

وأشار إلى أنه تم الانتهاء من توزيع البطاقة الامتحانية لجميع الطلاب، مؤكداً أنه تجهيز الأضابير الامتحانية المتضمنة التعليمات الامتحانية «رؤساء القاعات الامتحانية – أمناء السر – المراقبين – الأطر الخدمية»، لتسليمها إلى رؤساء المراكز وتجويفهم باستلام وتسليم المراكز الامتحانية، والتأكد من أعمال النظافة العامة بشكل كامل ودقيق وسلامة المراكز ونظافتها الكاملة عقب كل مادة امتحانية.

وأشار إلى أنه أجريت جميع اللقاءات التنسيقية والتوجيهية مع الفرق والعاملين المكلفين بالأعمال في المراكز الامتحانية ومنها ناقلو الأسئلة وتم توضيح التعليمات وإعادة التذكير بقانون ٤٢ الخاص بالمخالفات الامتحانية ودعوة رؤساء المراكز الامتحانية لتسليمهم أضابير الامتحانات وتعليماتها، علماً أن عدد أوراق الإجابة محدد وفق عدد الطلاب المتقدمين ولكل ورقة إجابة هناك لصاقة خاصة باسم كل طالب.

مرتيني لـ«الوطن»: يشمل ١٠٠ منشأة بدمشق والسماح لها بإجراء أعمال الترميم من الداخل ومتغيرات معمارية

قرار حكومي يسمح للمنشآت باستيراد بعض المواد والتجهيزات اللازمة لأعمال الترميم

مشروع مرسوم لمنح الفنادق في مراكز المدن فترة سنتين لتسوية أوضاعها

فادي بك الشريف

أكد وزير السياحة محمد رامي مرتيني وجود ١٠٠ منشأة في دمشق ينطبق عليها إجراءات بمنح التراخيص لأعمال الترميم والتجديد وإعادة التأهيل للمباني والمنشآت الفندقية من قبل الوزارة ومحافظة دمشق، إضافة إلى عدد من المنشآت بمختلف المحافظات، مؤكداً أن الدراسة المقدمة من السياحة عرضت على اللجنة الاقتصادية ولجنة الخدمات.

ووافقت أمس اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء على مقترح وزارة السياحة بمنح التراخيص لأعمال الترميم والتجديد وإعادة التأهيل للمباني والمنشآت الفندقية من قبل الوزارة ومحافظة دمشق مع التقيد بالمعايير الخاصة للمباني الأثرية المسجلة وإمكانية ترك حرية التعديل ضمن الفراغ المعماري الداخلي للمنشآت.

ويأتي القرار في إطار التشجيع والدعم الحكومي لتأهيل الفنادق المتوضعة في مراكز المدن الرئيسة، ومنها دمشق باعتبارها مركز جذب سياحي وتؤمن عدداً جيداً من الأسرة لاستيعاب السياحة الخارجية الوافدة والخدمات التي تقدمها لقطاع السياحة الداخلية.

وبموجب القرار، يمكن لأصحاب ومستثمري المنشآت تقديم الطلبات اللازمة للحصول على التراخيص لتأهيل منشآتهم والاستفادة من التسهيلات والميزات المذكورة.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مرتيني عن جملة من المحفزات أهمها السماح للمنشآت التي ترغب بالتجديد والتأهيل باستيراد بعض المواد والتجهيزات اللازمة لأعمال الترميم على الا تتجاوز قيمة المستوردات ٥٠ بالمئة من تكلفة كامل أعمال الترميم بالإضافة لميزات وتسهيلات أخرى لمنشآت النجمة الواحدة في مدينة دمشق.

وأوضح أن القرار شمل استثناء المنشآت من أنظمة تقييد الاستيراد، مبيناً وجود مشروع مرسوم يمنح هذه المنشآت فترة سنتين لتسوية أوضاعها ومنحهم فرصة للترخيص.

وأكد وزير السياحة أن القرار سمح لهذه المنشآت أو المباني بإجراء أعمال الترميم من الداخل وبعض التغييرات المعمارية بما لا يخالف أسس السلامة الإنشائية، بهدف رفع سوية الخدمات المقدمة، وتحسين الواجهات وعدد من التعديلات داخل وخارج المنشآت، مشيراً إلى أن هذه المنشآت تؤمن آلاف فرص العمل عند تحديثها وتطويرها، ولاسيما أنها تعتبر شبه مغلقة حالياً.

وأشار إلى أنه نتيجة التقادم وإحداث الفنادق الحديثة، وعدم اهتمام أصحاب تلك الفنادق ومالكيها ومستثمريها ونشوب حالات الخلاف، أدى لصعوبة إجراء تحديث على هذه الفنادق، وسط وجود تهالك وعدم وجود جدوى اقتصادية، ناهيك عن تأثير الحرب وتراجع الخدمات، ما أثر أيضاً في تحول عدد من المنشآت لورش ومستودعات وحالة إشغال تخالف الترخيص.

كما لفت مرتيني إلى أن الفنادق وسط المدن كانت عصب السياحة في سورية قبل إشادة الفنادق الدولية والتسهيلات الكبيرة التي أعطتها الحكومة خلال السنوات الماضية عندما صدرت قرارات المجلس الأعلى للسياحة لتشجيع الاستثمار للقطاع الخاص في بناء الفنادق والمنشآت السياحية، مضيفاً: إن العديد من الفنادق نشأت في مراكز المدن مثل سميراميس وفنادق المرجة ومنطقة البحصة، إضافة إلى عدد من الفنادق في حلب وعدد من المحافظات.

في السياق أكد مرتيني أهمية موافقة الحكومة على تشميل المنشآت السياحية المتضررة من الإرهاب في محافظة حلب، ببرنامج دعم أسعار الفائدة على القروض، وذلك بهدف تمكين أصحاب هذه المنشآت من ترميمها وإدخالها في الخدمة مجدداً بما يعزز التنمية الاقتصادية، ضمن إطار القرارات المتخذة من الحكومة لدعم محافظة حلب من مختلف الجوانب فيما يخص الاهتمام بحوامل الطاقة والكهرباء والمدينة الصناعية بحلب.

وكانت تمت الموافقة على تكليف وزارة المالية بتوجيه المصرف الصناعي للتنسيق مع مجلس مدينة حلب والاتحاد العام للحرفيين واتحاد الجمعيات الحرفية بحلب للمتابعة بما يلزم للدراسة المُعدة من المصرف الصناعي حول تشميل الحرفيين في منطقة جبرين بقروض المصرف الصناعي والاستفادة من خدمات ضمان مخاطر القروض.

ويشار إلى أنه تم وضع شرائح للمشاريع المتوسطة والكبيرة، علماً أن القرار شمل أن يكون هناك تمويل ذاتي من المستثمر بما لا يقل عن ٣٠ بالمئة من تكلفة إعادة التأهيل أو استكمال المشروع أو تأهيل الأضرار، على أن يثبت المستثمر جديته للحصول على التسهيلات لتشميل مشروعه ضمن برنامج دعم أسعار الفائدة على القروض، وعدم وجود أي عوائق إدارية أو قانونية تعيق حصوله على التمويل، متمنياً ضرورة استثمار هذا الموضوع من القطاع السياحي الخاص.

ثلاثة ملايين شجرة بجماة

توقعات جيدة لإنتاج الفستق الحلبي

حماة - محمد أحمد خبازي

بيّن عدد من مزارعي الفستق الحلبي بمدينة مورك بريف حماة الشمالي، حيث تتركز زراعته، أن المحصول وافر هذا العام، وهو جيد باستثناءات قليلة نتيجة الإصابة بحشرة الكابنودس، وإهمال العديد من المزارعين لأراضيهم لعدم قدرتهم على تكاليف الوقاية والمكافحة لارتفاع أسعار الأدوية والمبيدات الحشرية.

ولفتوا إلى أن عدد الأشجار المثمرة يزيد على ٣ ملايين شجرة، متوزعة في مختلف مناطق ريف حماة الشمالي، «صوران وكفرزيتا وطيبة الإمام ومورك» وغيرها.

ومن جانبه بيّن مدير مكتب الفستق الحلبي بوزارة الزراعة- ومقره بحماة- يونس علي الحمدان لـ«الوطن»، أن التقديرات الأولية للإنتاج على مستوى سورية من الممكن أن تتبين في بداية حزيران المقبل، متوقعاً أن يكون إنتاج هذا العام أفضل من سابقه نتيجة الهطلات المطرية الغزيرة، وموضحاً أن اللجان الإحصائية تكشف خلال هذا الشهر على الحقول المزروعة بهذا المحصول وأنها لم تنه عملها بشكل نهائي بعد.

ولفت إلى أن مكافحة المحصول من حشرة الكابنودس، تتم بتوجيهات وزارة الزراعة وفق برنامج إدارة متكاملة بالتعاون مع مديريات الزراعة.

ومن جانبه كشف مدير الزراعة بحماة أشرف باكير، أنه في هذا العام تم وضع خطة عمل تبدأ من تشكيل لجنة رئيسية على مستوى المحافظة، ولجان فرعية على مستوى كل دائرة زراعة خارجية، وتقسيم كل دائرة إلى قطاعات بحيث يشرف على كل قطاع فنيون من الوحدات الإرشادية الموجودة في كل منطقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن باكير أنه تم تعيين ٢٠٠ عامل موسمي وتوزيعهم على دوائر زراعة صوران وكفرزيتا ومدينة حماة، لجمع حشرات الكابنودس الكاملة، وتشجيع المزارعين على تطبيق هذا الإجراء بشكل جماعي، واستهداف الحقول المهملة بشكل أساسي، نظراً لكونها بؤرة للإصابة لانعدام العمليات الزراعية اللازمة خلال العام من فلاحة وتسميد وري وغيرها.

وأوضح باكير أن الحملة التي أطلقتها وزارة الزراعة لمكافحة هذه الحشرة تستمر لنهاية الشهر الجاري، وهي انطلقت من مناطق كفرزيتا وصوران وريف حماة والتي كانت مهملة وأصبحت بؤرة انطلاق الحشرة، وتم خلالها توزيع مطويات إرشادية للفلاحين عن الحشرة وتدريبهم على كيفية اصطيادها وخاصة أنها في فترة الذروة والنشاط والطيران.

ولفت إلى أنه تم لتاريخه جمع أكثر من ٣٠ ألف حشرة كابنودس في الحملة التي شاركت فيها الفعاليات الأهلية والعاملين في القطاع الزراعي، وذلك بمقابل ٢٠٠ ليرة لكل حشرة يتم اصطيادها تشجيعاً للأهالي على هذا العمل.

رسائل الغاز.. أن تأتي متأخراً يعني الذهاب إلى السوق السوداء

اللاذقية - عبير محمود

يشكو معظم المواطنين في اللاذقية من تأخر الرسائل الخاصة باستبدال أسطوانات الغاز المنزلي، مبينين أن مدة تأخر الرسائل تجاوزت ٧٨ يوماً للعديد منهم، ما يؤدي لخلق أزمة لاحقاً بانقطاع المادة خلال الفترة الحالية.

وأشار عدد من المواطنين إلى معاناتهم الكبيرة بفعل تأخر رسائل الغاز بما يخص العمليات المنزلية وخاصة في ظل التقنين الكهربائي القاسي الذي تعاني منه المحافظة بشكل عام.

وذكر أحد المواطنين أنه منذ أكثر من ثلاثة أشهر ونصف الشهر لم ترد إليهم رسالة الغاز في مدينة اللاذقية، متسائلاً عن كيفية أن تتدبر أمورها أي عائلة مع غياب الغاز والكهرباء! قائلاً: فلا طهو ولا مشروبات ساخنة ولا أي فعل يمكننا القيام به مع غياب هذه المواد منذ أشهر!

وذكرت إحدى السيدات أنها تضطر للطهو على النار في ركن الشرفة المنزلية بسبب عدم قدرتها على شراء الغاز الأسود «السوق السوداء» وسعر الأسطوانة يناطح ٣٠٠ ألف ليرة سورية، مستغربة كيف تتوافر المواد عند تجار الأزمات وتغيب عن البطاقات!.

كما تساءل عدد كبير من المواطنين عن كيفية توافر معظم المحروقات في السوق السوداء وغيابها عن الآلية المدعومة بموجب البطاقة الذكية، قائلين: إن هناك لغزاً خفياً في هذا الأمر وإجابته عند الجهات المعنية لا شك في ذلك.

من جهته أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومحروقات في محافظة اللاذقية معلي إبراهيم، في تصريح لـ«الوطن»، أن مدة ورود رسائل الغاز تعود لتوافر المادة، فيكون ورود الرسائل حسب الإنتاج.

وأشار إبراهيم إلى الإنتاج اليومي من مادة الغاز ٩ آلاف أسطوانة، ويتحسن تدريجياً، علماً أن الإنتاج المخطط ١٠,٥ آلاف أسطوانة في اليوم الواحد.

وذكر أن مدة ورود الرسالة الخاصة بتعبئة الغاز وصلت خلال الفترة الماضية إلى ٧٨ يوماً وتحسنت تدريجياً إلى ٧٠ يوماً ولاحقاً ستصبح بين ٦٠ إلى ٦٥ يوماً، ليتم تسليم الأسطوانات تباعاً.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن التوريدات النفطية إلى المحافظة تتحسن يوماً بعد آخر، والغد أفضل من اليوم وهكذا.. وقال: إن الأمور تتجه نحو الأفضل بالنسبة للغاز وغيره من المحروقات.